رأي الامام المراغي
في إصلاح الأزهر

إذا كنت ذا رأي فكن ذا عزيمة فإن فساد الرأي أن تترددا

في سنة ١٩٢٨ وفي ولايته الأولى على الأزهر، قدم الأستاذ الأكبر المراغي إلى أولي الأمر في الحكومة هذه (المذكرة) الصريحة التي ضمنها زبدة رأيه في إصلاح الأزهر منهاجا وغاية. وهذه المذكرة — كما تراها — هي مقطع الصواب في هذا الباب؛ وما نظن أحداً ممن تحري وجوه الصلاح لهذه الجامعة الاسلامية العظمى قد بلغ من ذلك بعض ما بلغ الامام في هذه الكلمة. والأستاذ المراغي قد وضع هذه المذكرة لتكون برنامجه في سياسة الأزهر، ثم أقرتها الحكومة وارتضتها الأمة، فلم يبق عليه إلا أن ينفذ ما وضع ويطبق ما شرع. ولكن أزهر (المراغي) لا يزال كأزهر (الظواهري) يغير في الشكل ولا يغير في الموضوع، ويستعير هيكل (الجامعة) الحديثة، ويحتفظ بروح (الجامع) القديم! فهل يستطيع كاتب من الكتاب، أن يبين الحوائل ويشرح الأسباب؟ (الزيات)

المذكرة

أوجب الدين الإسلامي على أهله أن تختص طائفة منهم بحمله وتبليغه إلى الناس «فلولا نفرَ من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون»

وأوجب على نبيه صلى الله عليه وسلم أن يدعو الناس إلى السبيل الموصلة إليه «أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن»

وقواعد العلماء كلها متفقة على وجوب السعي إلى نشر الدين وإقناع العباد بصحته، وعلى وجوب حمايته من نزعات الإلحاد وشُبَه المضلين

وفي الكتاب الكريم آيات كثيرة تحث على النظر في الكون وعلى فهم ما فيه من جمال ودقة صنع. وقد لفت النظر إلى ما في العالم الشمسي من جمال باهر، وصنع محكم؛ ولفت النظر إلى ما في الحيوانات من غرائز تدفعها إلى الصنع الدقيق والأعمال التي لها غايات محدودة، وأشار إلى سير الأولين، وحث على العلم وفاضل بين العلماء والجهال

وأعمال السلف الصالح وسير العلماء لا تدع شبهة في أن الدين الإسلامي يطلب من أهله السعي إلى معرفة كل شيء في الحياة

وقد تولى سلف علماء الأمة القيام بهذه المهمة على أحسن وجه وأكمله فخلفوا تلك الثروة العظيمة من المؤلفات في جميع فروع العلم، ودرسوا أصول المذاهب في العالم، ودرسوا الديانات. ودرسوا الفلسفة على ما كان معروفاً في زمنهم، وكتبوا المقالات في الرد على جميع الفرق، وكانت للعقل عندهم حرمته وله حريته التامة في البحث، وكان الاجتهاد غاية يسعى إليها كل مشتغل بالعلم متفرغ له

ولكن العلماء في القرون الأخيرة استكانوا إلى الراحة، وظنوا أنه لا مطمع لهم في الاجتهاد، فأقفلوا أبوابه، ورضوا بالتقليد، وعكفوا على كتب لا يوجد فيها روح العلم، وابتعدوا عن الناس، فجهلوا الحياة وجهلهم الناس، وجهلوا طرق التفكير الحديثة وطرق البحث الحديث، وجهلوا ما جد في الحياة من علم وما وجد فيها من مذاهب وآراء؛ فأعرض الناس عنهم ونقموا هم على الناس، فلم يؤدوا الواجب الديني الذي خصصوا أنفسهم له، وأصبح الإسلام بلا حملة وبلا دعاة بالمعنى الذي يتطلبه الدين!

في الدين الإسلامي عبادات وعقائد وأخلاق، وفقه في نظام الأسرة، وفقه في المعاملات مثل البيع والرهن، وفقه في الجنايات

وقد عرض الدين الإسلامي لغيره من الأديان، وعرض لعقائدهم تكلم لأهل الأديان، وأشار إلى بعض الأمور الكونية في النظام الشمسي والمواليد الثلاثة من: جماد ونبات وحيوان.

وقد هوجم الإسلام أكثر من غيره من الديانات السابقة: هوجم من أتباع الأديان السابقة، وهوجم من ناحية العلم، وهوجم من أهل القانون

لهذا كانت مهمة العلماء شاقة جداً تتطلب معلومات كثيرة: تتطلب معرفة المذاهب قديمها وحديثها، ومعرفة ما في الأديان السابقة، ومعرفة ما يجد في الحياة من معارف وآراء، ومعرفة طرق البحث النظري وطرق الإقناع، وتتطلب فهم الإسلام نفسه من ينابيعه الأولى فهماً صحيحاً، وتتطلب معرفة اللغة وفقهها وآدابها، وتتطلب معرفة التاريخ العام، وتاريخ الأديان والمذاهب، وتاريخ التشريع وأطواره، وتتطلب العلم بقواعد الاجتماع

والأمة المصرية أمة دينها الإسلام ، فيجب عليها وهي تجاهر بذلك أن ترقى تعليمه ، ليرقى حملته ويكونوا حفاظاً ومرشدين يدعون الناس إليه

ولا يوجد دواء أنجع من الدين لإصلاح أخلاق الجماهير ، فإن العامة تتلقى أحكام الدين والأخلاق الدينية بسهولة لا تحتاج إلى أكثر من واعظ هاد حسن الأسلوب جذاب إلى الفضيلة بعمله ويحسن بصره في تصريف القول في مواضعه ، ولذلك كان الدعاة إلى الفضيلة قديماً وحديثاً يلجأون إلى الأديان يتخذونها وسائل للاصلاح ؛ بل إن كل دعاة المذاهب السياسية وحملة السيوف لم يجدوا بداً من الرجوع إلى الأديان وصبغ دعواتهم بها ، كل ذلك لأن حياة المجتمعات لا تدين لنوع من أنواع الإصلاح إلا إذا صبغ بصبغة دينية يكون قوامها الإيمان

والأمة المصرية ، بل والأمم الشرقية جمعاء ، تدهورت أخلاقها فضعفت فيها ملكات الصدق والوفاء بالوعد والشجاعة والصبر والإقدام والحزم وضبط النفس عن الشهوات ، وضعفت الروابط بين الجماعات ، فلم يعد الفرد يشعر بآلام الآخرين ومصائبهم ، وقد أثرت الحياة الفردية في حياة الجماعة أثرها الضار فانحطت منزلة الأمم ورضيت من المكانة بأصغر المنازل

وقد أرى أن الأمة المصرية وهي تريد النهوض والمجد وتتطلع إلى حياة سياسية راقية ؛ يجب عليها أن تذكر دينها ، وتلتفت إلى حملة ذلك الدين فتصلح شأنهم ، وترقى تعليمهم ، وتضمهم في المكانة اللائقة بالمرشدين ، والتي يجب أن يكون عليها حملة الدين . أما إهمال هذه الناحية والسعي إلى ترقية النواحي الأخرى من حياة الأمة ، فلا أرى أنه يوصل إلى الغرض المنشود ، فالخلق هو العمود الفقري للأمم لا يمكنها أن تنهض بغيره ، وأسهل طريق لتكوينه هو طريق الدين إذا أصلح تعليمه وهذب دعاته

وقد كان الأزهر مصدر أشعة نور العلوم الدينية والعربية وغيرها إلى البلاد الإسلامية . وقد أصابه ما أصاب غيره في الشرق من تحول وضعة . فيجب على الأمة المصرية وهي تحمل راية الأمم الإسلامية أن تنقي هذا المصباح (الأزهر) من الأكدار ، وأن توجد له جهازاً قوياً يستمد نوره منه على طريقة تتناسب مع ما جد في العالم من أطوار في العلم وفي التفكير وفي الحوار والتخاطب وفي طرق الاستدلال والبحث . والدولة تنفق على الأزهر قدراً عظيماً من المال لا تستطيع أن تمنعه عنه ، ولا تستطيع أيضاً أن تلغي الأزهر وما يتبعه من معاهد لتوجد بدلها معاهد أخرى ؛ فالحاجة إلى إصلاح الأزهر واضحة لا تحتمل نزاعاً ولا جدالاً

وإني أقرر مع الأسف أن كل الجهود التي بذلت لإصلاح المعاهد منذ عشرين سنة لم تعد بفائدة تذكر في إصلاح التعليم ؛ وأقرر أن نتائج الأزهر والمعاهد تؤلم كل غيور على أمته وعلى دينه . وقد صار من الحتم لحماية الدين لا لحماية الأزهر ، أن يغير التعليم في المعاهد ، وأن تكون الخطوة إلى هذا جريئة يقصد بها وجه الله تعالى ، فلا يبالى بما تحدثه من ضجة وصراخ فقد قرنت كل الإصلاحات العظيمة في العالم بمثل هذه الضجة

يجب أن يدرس القرآن دراسة جيدة ، وأن تدرس السنة دراسة جيدة ، وأن يفهما على وفق ما تتطلبه اللغة العربية فقهها وآدابها من المعاني، وعلى وفق قواعد العلم الصحيحة ؛ وأن يبتعد في تفسيرها عن كل ما أظهر العلم بطلانه وعن كل ما لا يتفق وقواعد اللغة العربية

يجب أن تهذب العقائد والعبادات وتنقى مما جد فيها وابتدع، وتهذب العادات الإسلامية بحيث تتفق والعقل وقواعد الإسلام الصحيحة

يجب أن يدرس الفقه الإسلامي دراسة حرة خالية من التعصب لمذهب ، وأن تدرس قواعده مرتبطة بأصولها من الأدلة . وأن تكون الغاية من هذه الدراسة عدم المساس بالأحكام المنصوص عليها في الكتاب والسنة والأحكام المجمع عليها ، والنظر في الأحكام الاجتهادية لجعلها ملائمة للعصور والأمكنة والعرف ، وأمزجة الأمم المختلفة كما كان يفعل السلف من الفقهاء

يجب أن تدرس الأديان ليقابل ما فيها من عقائد وعبادات وأحكام بما هو موجود في الدين الإسلامي ، ليظهر للناس يسره وقدسه وامتيازه عن غيره في مواطن الاختلاف . ويجب أن يدرس تاريخ الأديان وفرقها ، وأسباب التفرق ، وتاريخ الفرق الإسلامية على الخصوص وأسباب حدوثها

يجب أن تدرس أصول المذاهب في العالم قديمها وحديثها

وكل المسائل العلمية فى النظام الشمسى ، والمواليد الثلاثة ، مما يتوقف عليه فهم القرآن فى الآيات التى أشارت إلى ذلك

يجب أن تدرس اللغة العربية دراسة جيدة كما درسها الأسلاف، وأن يضاف إلى هذه الدراسة دراسة أخرى على النحو الحديث فى بحث اللغات وآدابها

يجب أن توجد كتب قيمة فى جميع فروع العلوم الدينية واللغوية على طريقة التأليف الحديثة ، وأن تكون الدراسة جامعة بين الطرق القديمة (فى عصور الإسلام الزاهرة) والطرق الحديثة المعروفة الآن عند علماء التربية . وعلى الجملة يجب أن يحافظ على جوهر الدين وكل ما هو قطعى فيه محافظة تامة ، وأن تهذب الأساليب ويهذب كل ما حدث بالاجتهاد بحيث لا يبقى منه إلا ما هو صحيح من جهة الدليل وكل ما هو موافق لمصلحة العباد .

يجب أن يفعل هذا لإعداد رجال الدين ، لأن رسالة النبى صلى الله عليه وسلم عامة ودينه عام ، ويجب أن يطبق بحيث يلائم العصور المختلفة ، والأمكنة المختلفة ، وإن لم يفعل هذا فإنه يكون عرضة للنفور منه والابتعاد عنه كما فعلت بعض الأمم الإسلامية ، وكما حصل فى الامة المصرية نفسها إذ تركت الفقه الاسلامى لأنها وجدته بحالته التى أوصله إليها العلماء غير ملائم . ولو أن الأمة المصرية وجدت من الفقهاء من جارى أحوال الزمان وتبدل العرف والعادة، وراعى الضرورات والحرج ، لما تركته إلى غيره لأنه يرتكن إلى الدين الذى هو عزيز عليها

ولست أنسى أن هذه الدراسة التى أسلفت بيانها دراسة شاقة تحتاج إلى مجهود عظيم ، وتحتاج إلى رجال قد لا نجدهم فى طائفة العلماء ، وتحتاج إلى مال يكافأ به العاملون ؛ ولكن سمو المطلب يحملنا على تذليل كل عقبة تقف فى طريقه ، وتوجب علينا السخاء والبذل لأننا نريد إصلاح أعز شىء على نفوس الجماهير ، ونريد بهذا الإصلاح تقويم هذه الأمة ونهوضها

* * *

بعد أن ذكر الأستاذ الأكبر هذا البيان الشامل لما ينبغى أن يكون عليه الإصلاح ، أتبعه بذكر الأسس الإجمالية للنظام الذى ينبغى أن يكون عليه الأزهر والمعاهد الدينية ؛ وهى أسس لا يكاد نظام الأزهر المعمول به الآن يخرج عنها . وقد جاء فى أثناء ذلك فقرات هامة لا بد من تسجيلها

منها قوله :

« عند ما فكرت الحكومة المصرية فى إنشاء مدرسة دار العلوم لتخريج أساتذة اللغة العربية فى المدارس الأميرية ، كان العلماء فى الأزهر لا يعنون إلا بدراسة القواعد وفلسفتها دراسة نظرية بعيدة عن التطبيق ، وبدراسة الألفاظ وخدمة عبارات المؤلفين ، ولا يعنون بالغاية من اللغة ولا بخدمة اللغة نفسها !

يشهد بذلك أن أسلوب الكتب المؤلفة فى تلك الأيام بعيد كل البعد عن اللغة . ويشهد بذلك أن بعض كبار العلماء ممن شاهدناهم لم يكونوا يحسنون التعبير عن أغراضهم ، ولا تزال منهم بقية إلى اليوم . وكان العلماء لا يدرسون شيئاً من العلوم العامة كالتاريخ والحساب والهندسة وتقويم البلدان . وكانوا يحافظون على ما هم عليه أشد المحافظة ، ولا يرون الخير إلا فيما هم فيه ؛ فلم تكن معلوماتهم العامة ولا طرائق تعليمهم مؤهلة لتوليهم تعليم النشء فى المدارس الأميرية على النحو الحديث

وعند ما فكرت الحكومة فى إنشاء مدرسة القضاء الشرعى كان الأزهر على النحو الذى وصفته ؛ وكان فيهم علماء يحررون تقويم البلدان والتاريخ والحساب ، ويكتبون مقالات فى الجرائد ضد هذه العلوم . وكان ولاة الأمور يشكون من أن القضاة لا يعرفون الأرقام، ولا يعرفون طرق التوثيق، ولا يعرفون من العلوم العامة ما يجب أن يعرفه شخص يتولى الحكم بين الناس

وقد بدل الله هذه الأحوال ، وأصبح قانون الأزهر مشتملاً على ضعف العلوم التى كانت تدرس من قبل ، وأصبح يدرس فيه التاريخ الطبيعى ، وتدرس فيه الطبيعة والكيمياء ، ويدرس فيه الجبر والهندسة ؛ وقبل الأزهر فى قسم تخصص القضاء الشرعى دروساً فى وظائف الأعضاء، ودروساً فى التشريح قبل الأزهريون كل جديد ، وأعدوا أنفسهم له ، وزالت كل العقبات التى كانت من قبل ، ولم يبق إلا إصلاح طرق التعليم وإيجاد المعلمين الأكفاء وتوزيع العلوم على الأقسام توزيعاً صحيحاً ، وإذا كانت

هناك بقية تعترض الجديد فلم يبق لها من الشأن ما تستطيع معه أن تكون عقبة فى طريق الإصلاح

فى الدولة الآن مدارس متعددة بنوع واحد من التعليم : فيها دار العلوم لتعلم اللغة ، وفيها الأزهر وكل المعاهد لعلوم اللغة ، فيها مدرسة القضاء الشرعى للفقه ونظم القضاء ، وفيها الأزهر للفقه ونظم القضاء ، وفيها تجهيزية دار العلوم ، وفى الأزهر أقسام تماثلها

تنفق الدولة على هذه المدارس جميعها ، ومن الممكن أن تقتصد فى هذه النفقات ، ومن الممكن أن تضم هذه النفقات بعضها إلى بعض وتوحد جهودها لتخرج أمثلة أحسن من هذه الأمثلة

فى الدولة أشكال مختلفة من العلماء تخرجوا فى مدارس مختلفة ، يحسد بعضهم بعضاً ويلقم بعضهم على بعض ، ولهذا أثره فى إفساد الأخلاق

لم لا يحملنا هذا كله على التفكير فى توحيد الجهود وتوحيد النفقات ؟ »

ومنها فى وصف الكتب القديمة قوله :

« هى كتب معقدة لها طريقة خاصة فى التأليف لا يفهمها كل من يعرف اللغة العربية ، وإنما يفهمها من مارسها ومرن على فهمها ، وعرف اصطلاح مؤلفيها . . . وأرجو الله أن يمكننا من الاستغناء عنها بأحسن منها . فنحن فى حاجة إلى رسل بين القديم والحديث . وأولئك الرسل يجب أن نعلمهم القديم والحديث ليخرجوا للناس حديثاً جيداً ؛ فلا بد لنا من علماء فيهم من القوة ما يستطيعون به فهم تلك الكتب القديمة ومعرفة تلك الطرائق القديمة ، وفيهم من القوة ما يستطيعون معه تصوير ذلك فى أسلوب حديث ، ولذلك فإنه يجب أن يراعى فى النظام الجديد للأزهر عدم إهمال طرقه الأصلية فى البحث وفهم الكتب »

ومنها قوله :

« وهناك أمر لا يصح الإغضاء عنه : ذلك أن وجود مدارس دار العلوم والقضاء وتجهيزية دار العلوم مؤثر فى الأزهر والمعاهد من حيث الرغبة فيهما ، لأن نتيجة الأزهر — إذا لم يخرج قضاة ومحامين وعلماء للغة العربية فى مدارس الحكومة — تقتصر على إخراج علماء للمعاهد وخطباء للمساجد ، وهى نتيجة غير مرغبة ، ومن شأنها أن تجعل التعليم الدينى فى المعاهد مقصوراً على بعض الطبقات التى ليس لها فى الحياة آمال سامية ، وهذه الطبقات وحدها قد لا تؤتمن على هذه الوديعة : وديعة الخلق الدينى والثقافة الإسلامية . ومن الواجب ألا يغيب عنا ونحن نتقدم لتهذيب التعليم الدينى وتقويم أخلاق الأمة ، أن نشجع الطبقات الراقية على الدخول فى هذه المعاهد لتقوم بما يطلب منها من العناية بالأخلاق

« وأمر آخر ، وهو أن سلب الامتيازات القديمة التى كانت للأزهر من تخريج القضاة والمحامين وعلماء اللغة العربية يؤثر أمام الرأى العام داخل الدولة المصرية وخارجها فى الأقطار الأخرى فى سمعة الأزهر والمعاهد ، ومن واجب الدولة المصرية أن تحافظ على كرامة هذا المعهد القديم ، وأن ترد إليه مجده »

محمد سعيد العريان

يقدم

العقد الفريد

تأليف

الفقيه أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسى

طبعة كاملة محققة ، روجعت على مصادرها الأولى ، فى ثمانية أجزاء ، كل جزء منها ٤٠٠ صفحة

والجزء الثامن منها فهارس كاملة محققة ، للأعلام ، والبلدان ، والقبائل ، والأماكن ، والجماعات ، والقوافى ، وأنصاف الأبيات

وثمن النسخة كاملة ١٠٠ قرش صاغ ، وأجرة البريد ١٠ قروش فى الداخل ، و ٢٠ قرشا فى الخارج .

وتطلب من المكتبة التجارية الكبرى بشارع محمد على بمصر لصاحبها مصطفى محمد — والمكتبات الشهيرة .